التنافس على قيادة العالم في النظام الدولي الجديد

م.د. علي مزاحم مجبل
ديوان الوقف السني

https://doi.org/10.61353/ma.0080391

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/١١/٢ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/١/٥ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٣/٣١

تعود العلاقات الدولية اليوم إلى احتدام التنافس، الذي ترسّخ في أوروبا منذ تأسيس مجلس أوروبا سنة ١٨١٥، بعد مخاض عسير أعقب تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور قوى إقليمية ودولية جديدة، تبحث لنفسها عن مكانة في عالم مُلئ بالتغيّرات والتحوّلات، وأول هذه القوى الولايات المتحدة الأمريكية. فهذا النظام أو التوجه الدولي المهيمن على الساحة الدولية ظهر جلياً بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الكتلة الشرقية وأدت هذه الحالة إلى وجود دولة كبرى فقدت شريكاً منافساً ومتكافئاً معها في سياسات التوازن الدولي، فسمح لها هذا الوضع من تنصيب نفسها حامياً وقائداً للنظام الدولي، مما مكنها من ممارسة دور هام على الحلبة السياسية الدولية في مجال العلاقات الدولية. وبقدر ما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة قوية من الحرب الباردة، بقدر ما خرجت القوى المنافسة لها – وبالخصوص الاتحاد السوفيتي- منهارة داخلياً وخارجياً، إن تفكك الاتحاد السوفيتي كان له الأثر البارز في تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم وفرض تصورها على المجتمع الدولي وفق منظورها هي فقط، تحت شعار معي أو ضدي، وهكذا كانت انعكاسات هذا الوضع وهزاته الارتدادية كبيرة وخطيرة على كل دول المعسكر الشرقي أو من كان يدور في فلكه.

It is noted that international relations today return to the intensification of competition, which has been entrenched in Europe since the founding of the Council of Europe in 1815, after a difficult period of labor that followed the fall of the Soviet Union and the emergence of new regional and international powers looking for themselves in a world full of changes and transformations, and the first of these powers is the United States. United States of America.

This international system or the dominant international trend on the international scene was evident through the end of the Cold War, and the disintegration of the Eastern Bloc. It enabled it to play an important role in the international political arena in the field of international relations.

To the extent that America emerged victorious and strong from the Cold War, to the extent that the competing forces – especially the Soviet Union – came out weak internally and externally, the disintegration of the Soviet Union had a prominent impact on America's uniqueness in leading the world and imposing its perception on the international community according to its perspective only, under the slogan With me or against me, and thus the repercussions of this situation and its aftershocks were great and dangerous for all the countries of the eastern camp or those who were in its orbit.

الكلمات المفتاحية: التنافس، الدول الكبرى، الهيمنة والقيادة، النظام الدولي الجديد.

المقدمة

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيد دورها الريادي دون تمهل كقطب وحيد يفعل ما يشاء وقت ما شاء، ولعل الخاسر الأكبر من اختلال التوازن الذي كان في زمن الثنائية القطبية هي الدول العربية التي صارت وكأنها تسبح في فضاء خارجي منعدم الجاذبية، فزادت انقساماتها على بعضها واتسعت هوة خلافاتها، وأصبحت تصطاد أو تقتنص الواحدة تلو الأخرى.

وانكفأت روسيا – وريث الاتحاد السوفيتي – على نفسها وتخلت عن حلفائها، فهي بالكاد تنجو بنفسها من هذا السيل العرم الجارف، الأحادية القطبية، وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية الوضع الروسي الداخلي الذي لا تُحسد عليه، فقايضتها بالمساعدات مقابل الانصياع ودخول بيت الطاعة، ولم تجد روسيا بداً من ذلك وسايرت الولايات المتحدة الأمريكية وأيدتها طوعاً وكرهاً في جبروتها وهيمنتها على المجتمع الدولي وعلى الأمم المتحدة، فصار الفيتو الروسي لا يستعمل إلّا إذا رضيت الولايات المتحد الامريكية بذلك، وفي غمرة النشوة الأمريكية بالانتصار والهيمنة، وفي خضم حربها على الإرهاب وانشغالها بالدول المارقة، بدأت بعض الدول في الصعود.

فبدأ الاتحاد الأوروبي والصين واليابان وخاصة روسيا في تأمين الجبهة الداخلية، إذ لا يمكن لدولة أن تتبوأ مكانة مرموقة بين الدول بجبهة داخلية مهلهلة.

فكان الاقتصاد والتكنولوجيا من أهم المواضيع التي ركز عليها ساسة تلك الدول، وبالنتيجة لم يعد لسلاح المساعدات الأمريكية ذلك الدور الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، بل على النقيض تماماً، إذ صارت هذه الدول تنسج روابط دولية اقتصادية وتبحث عن أسواق عالمية حتى تتخلص من شراك العنكبوت الأمريكي.

أولاً- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من متابعتها لهذا الجدل الفكري كله، وتحليله بنسق جديد، ومن زاوية مغايرة تستلهم أثر المتغيرات الدولية المعاصرة في المنطلقات النظرية والعلمية للتفاعلات القائمة واستخلاص النتائج منها، وأثرها في واقع التحليل العلمي ضمن النظرية السياسية الدولية وصياغة الأوضاع في النظام

الدولي الجديد، وذلك من خلال طرح الخيارات الملموسة والمحسومة والبدائل الممكنة بالاعتماد على الأسس العلمية الفاعلة والمتوازنة مع الجانب النظري للوقوف على نتائج التطبيق العلمي وإثبات حقيقته.

ثانياً- مشكلة الدراسة:

تدور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول التنافس بين الدول الكبرى ومدى تأثيره على تغير النظام العالمي وتعديل وتغير نمط المسار الدولي من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب، انطلاقاً من هذه المعطيات تظهر مشكلة تناول موضوع التنافس في النظام الدولي الجديد نظراً لحداثته وتوسع الاهتمامات العالمية، ولمعالجة كافة القضايا التي تهدد الأمن البشري ولاسيما الأمنية والسياسية كالنزاعات الداخلية ومسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثالثاً- هدف البحث:

١- توضيح الإطار المفاهيمي لمصطلح التنافس.

٢- بيان مفهوم القوّة وأثرها على تحولات النظام الدولي.

رابعاً-منهج البحث:

سوف نتبع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال توصيف المشاكل العملية للتنافس على قيادة العالم في النظام الدولي الجديد، وفهم مجموعة من الحقائق التي تعيننا على فهم طبيعة المساند تجعل من الدول الكبرى التنافس على قيادة العالم، أو السيطرة عليه؛ وهذا المنهج يرتكز في تحليله لسلوك الدول على المستوى الدولي على مصطلحات مركزية تتمثل في الصراع والتنافس والقوّة وفوضى النظام الدولي، وصولًا لنتائج إيجابية في هذا البحث.

خامساً-هيكلية البحث:

المقدمة:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلح التنافس.

المبحث الثاني: مفهوم القوّة وأثرها على تحولات النظام الدولي.

الخاتمة:

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لمصطلح التنافس

تعد ظاهرة التنافس والتزاحم حالة طبيعية عند الإنسان تنشأ في معظمها نتيجة احتكاك وسعي الأفراد أو الجماعات لأجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم انطلاقا من إمكانياتهم المتاحة، التي عادة ما تكون متشابهة لدى الجميع على شكل علاقة تسابق سلمي، ولكن كلما حاول أحد الأطراف المبالغة في الانفراد بهذه المصالح والاحتفاظ بها لنفسه ومنع الآخرين من الوصول إليها ، شكّل ذلك سبباً لجلب التوتر الذي يمكن أن يُخرج التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول إلى صراع أو نزاع عنيف، وهكذا هو الحال تقريبا بالنسبة لِتنافسٍ يكون أطرافه دولاً أو فواعل دولية مهما كانت صفتها أو وزنها على السلم الدولي.

ويتم التركيز في مبحثنا هذا على مصطلح التنافس للتعريف به والتفريق بينه و بين المفاهيم المشابهة له في حقل العلاقات الدولية، وذلك حتى يتسنى لنا التفريق بينه وبين ما يشبهه من المفاهيم و سوف نقوم أولاً بتقديم أهم التعاريف المقدمة لكل مصطلح من المصطلحات المشابهة للتنافس.

أولاً- مفهوم التنافس في العلاقات الدولية:

هناك العديد من التعريفات التي قدمت بشأن التنافس الدولي أو التنافس في العلاقات الدولية، و يمكن القول إن التنافس الدولي يقصد به: الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي و هي اختلالات تتضخم و تأخذ صورة الصراع؛ إذ لم تتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقاً لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح دول أخرى مما قد يولد حالة من التنافس و قد يشمل التنافس مجالاً محدداً و قد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الاقتصادي والسياسي والحضاري، ولاسيما إذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافس متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الاقتصادي و السياسي لكل منها.[١]

ويعرف التنافس كذلك بأنه، مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعاداً اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح و مكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي .[٢]

أيضاً يعرف التنافس على أنه: حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواء أكانت تلك الأهداف حقيقية أو متصورة أو حول الموارد المحدودة .[٣]

كما يعرف على أنه: موقف معين لكل من المتفاعلين فيه علما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر..[٤]

ثانياً- مفهوم الصراع في العلاقات الدولية:

الصراع هو المصطلح الأقرب والأكثر تداخلاً مع مصطلح التنافس هو الصراع، وهو مصطلح يستخدم عادةً للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبلية أم مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر تنخرط في اختلاف واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة؛ لأن كلاً من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك.[٥]

ويعرف الصراع بأنه: اختلاف بين طرفين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتبارين يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل وقد يكون مباشراً أو غير مباشر سلمياً أو مسلحاً، واضحاً أو كامناً.[٦]

كما يعرف الصراع بأنه، تنازع للإرادات الوطنية، و هو التنازع الناتج عن الاختلاف في واقع الدول وفي قراراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خاصة تختلف أكثر مما تتفق ولكن بالرغم من ذلك يظل الصراع قابلاً للحل قبل الوصول لنقطة الحرب المسلحة.[٧]

أما بعض الباحثين فيذهب إلى اعتبار الصراع تنافساً مثل لويس كوسر الذي عرف الصراع عل أنه تنافس على القيم وعلى القوّة والموارد، يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم، وهناك بعض الاتجاهات التي تنصرف الى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع باعتبار أنه أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات و أنه يحدث عندما يتنافس طرفان حول أهداف غير متوافقة، و بذلك حسب هذا التوجه فإن الصراع هو عملية منافسة محتملة بين طرفين أو أكثر حول ظاهرة ما.[٨]

ونرى أنّ التنافس قد يرقي ليصبح صِراعاً عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الأخرين و تعمل على الحيلولة دون تحقيق الأخرين لغاياتهم أو تحييدهم بإخراجهم من اللعبة أو حتى بتدميرهم، والصراع قد يكون عنيفاً أو غير عنيف (بالمعنى الكادي للعنف)، وقد يكون مستمراً أو متقطعاً، أو يمكن التحكم فيه أو خارج عن نطاق السيطرة، وقد يكون قابلاً للحل أو غير قابل في ظل مجموعة من الظروف.

ثالثاً- مفهوم النزاع في العلاقات الدولية:

يعرف النزاع بأنه، تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، أو يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية، أمنية أو إعلامية .[٩]

أما النزاع الدولي فهو: تنازع و تصادم إرادات و مصالح الدول الوطنية، هذا التنازع و التصادم يكون ناتجًا عن الاختلاف في دوافع الدول و في تصوراتها و أهدافها و مواردها و إمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات وسياسات تختلف أكثر مما تتفق، و على الرغم من هذا تبقى أغلب النزاعات بعيدة على نقطة الحرب.[١٠]

يؤكد العديد من المفكرين أن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي بالإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية و كذا الطبيعة التنافسية للنظام الدولي، الأمر الذي يجعل من إمكانية التنبؤ بحدوث النزاع صعبة ومعقدة.[١١]

نجد تعريف لريمون آرون(**Raymond Aaron**) الذي يعرف النزاع على أنه: ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة و هو نتيجة لتضاد المصالح.[١٢]

تعريف آلن فيرجيسون (**Allen Vergison**) أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى أو في الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل، عليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتين، أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت.[١٣]

يعرف كمال حداد النزاع بأنه خلاف حاد و تاريخي حول منافع محددة مثل الحدود، المياه بين دولتين، يكون موضوعها، أحد المصالح الحيوية و يتشعب النزاع أو يتقلص نظراً للتدخل الخارجي فيه.[١٤]

يرى الكثير من المفكرين أن هناك صورتين للنزاع:[١٥]

١- الصورة الموضوعية: تعد النزاع وضعاً تنافسياً تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف التي تريد أن تحققها الأطراف الأخرى.

٢- الصورة الذاتية: تعني إدراك الوضع الموضوعي إدراك مشوهاً وخاطئاً؛ لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية.

أي أن النزاع في تصوره الموضوعي يقوم على اعتبارات واقعية و مدركة من طرف الأطراف المتنازعة من أجل الدفاع عن مصالحها، في حين يصبح النزاع ذاتيًا إذا ما اعتقد في فهم و تفسير النزاع على دوافع ذاتية للأطراف و ليس لما هو موجود و مدرك حقيقة على أرض الواقع.[١٦]

ويمكن لنا أن نعرّف النزاع بأنه، تناقض في المصالح غالباً ما تكون مفاجئة بين طرفين، أو أكثر تؤدي إلى التصعيد في الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة، مع الاستعداد والاستخدام الفعلي لوسائل الضغط و مستوياته المختلفة سواء كانت سياسية أم اقتصادية أو عسكرية.

رابعاً- مفهوم الحرب في العلاقات الدولية:

تعد الحرب أكثر صور العنف ذيوعاً وشهرة في الصراعات الدولية منذ القدم، و بذلك يمكن تقديم العديد من التعريفات للحرب، فإن الحرب ليست شيئاً مختلفاً عن المبارزة على نطاق واسع، فالحرب عمل من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا؛ و يعد كلاوزفيتز الحرب امتداداً للسياسة بوسائل أخرى، وعمل عنف يقصد منه إجبار الخصم على الخضوع.[١٧]

فالحرب حسب كلاوزفيتز تعبر عن ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح متعارضة بين طرفين من البشر بوسيلة العنف و أقصى ما توصل إليه الإنسان من وسائل إدارة الحروب.[١٨]

ونجد تعريف آخر لغاستون بوتول (**G.Bouthoul**)، الذي يعرف الحرب بأنها، العنف الهائج والمنتظم الذي تسبغ عليه صفة القداسة، وهي المجابهة الدموية بين مجموعات داخلية أو دولية لأغراض سياسية، وهي أيضاً الحالة التي تكون فيها نسبة الموتى بالقتل الجماعي مرتفعة جداً من الناحية العددية.[١٩]

يعرف روسو الحرب بأنها: عبارة عن صراع مسلّح يقع بين الدول بهدف فرض التوجهات السياسية، باستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية.[٢٠]

هناك تعريف آخر للحرب على أنها : الصدام الفعلي بوسيلة العنف المسلّح لحسم التناقضات الجذرية التي لم يعد يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر ليناً أو الأقل تطرفا.(٢١)

وقد ذهب بعض الباحثين :كسنفر و سمول و دويتش إلى أن قيام الحرب يستوجب ثلاثة شروط :(٢٢)

أ-وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح.

ب-تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة و التجنيد و التدريب و نشر القوات المسلحة.

ت-وجود تغطية شرعية أي أن هناك دولة تعد ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية و شرعية.

أصحاب الاتجاه الفعلي في تصور الحرب وهو ذاك الاتجاه الذي يميل إلى تصور الحرب على أنها تعبير عن الطبيعة الإنسانية المعقّدة بكل طموحاتها ورغباتها وأهدافها وأحقادها وتطلعاتها بل ولا عقلاً نيتها أحياناً، ويرى هؤلاء أن الحرب تنبع من أحد المواقف الآتية:(٢٣)

١- المواقف التي يجد فيها القادة أو الحكومات أنفسهم مرغمين على الاختيار بين أن يحاربوا أو أن يفقدوا وجودهم، ومن ثم فهم يقاتلون إذعاناً لمبدأ الضرورة.

٢- المواقف التي يقاتل فيها القادة أو الحكومات على سبيل الإستجابة لبعض المؤثرات الضاغطة بصورة تصبح معها الحرب بمثابة رد فعل حتمي لا مفر منه.

٣- المواقف التي يقاتل فيها القادة والحكومات لتحقيق أهداف معينة كالثروة أو القوّة أو لتوثيق عرى التضامن القومي، وحيث تبدو الوسائل الأخرى اقل فاعلية.

٤- المواقف التي يقاتل فيها القادة والحكومات تحت ضغط الشعور بالإحباط أو للتنفيس عن بعض العقد والمركبات، وتكون الحرب وسيلة لتحقيق الشعور بالاسترخاء، من هذه الضغوط والتوترات النفسية المستمرة.

وتجدر الإشارة إلى ما يمكن أن النظرة إلى الحرب من حيث تعريفها وأنواعها قد تغيرت في الوقت الحالي وأصبحت أكثر تعقيداً فقد أصبحت متعددة الأبعاد فقد تكون بين الدول أو بين مجموعة من الدول في شكل تحالف وجماعة إرهابية في منطقة(محاربة الإرهاب الدولي)، أو تكون في شكل صراع كامن غير مسلح يظهر من خلال التحالفات الإقليمية والدولية والمؤتمرات الدولية.(٢٤)

خامساً- مفهوم التوتر في العلاقات الدولية:

هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، قد يكون التوتر سابقاً وسبباً في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، إذ من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل الى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحاً (حرب) إذا لم يتم احتواؤه بالطرق السلمية، وعموما ترتبط أسباب التوتر في الغالب بأسباب النزاع.(٢٥)

وعرّف البعض التوتر بأنه مواقف نزاعية لا تؤدي مرحلياً على الأقل إلى اللجوء إلى القوّة، كذلك يشير التوتر إلى حالة عداء و تخوف و شكوك و تصور و تباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضاً فعلياً و صريحاً وتهديداً متبادلاً من الأطراف للتأثير على بعضهم و هنا التوتر حالة سابقة على النزاع، ويعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية، ولا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون كالعلاقات الجزائرية المغربية الحالية؛ كما أن التوتر كمرحلة سابقة للصراع لا يؤدي وحده إلى الصراع و إنما ذلك يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع، بمعنى أن الشك و الريبة و عدم الثقة بين الأطراف ليست كافية، ويذهب هولستي **HOLSTI** في هذا الإطار إلى أن العداوة والريبة والشك لم تكن شروطاً كافية لحدوث صراع أو أزمة أي أن التوتر قد لا يتحول إلى صراع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في الموقف .(٢٦)

سادساً- مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية:

تشير بعض الدراسات إلى أن مصطلح الأزمة يعود إلى جذور يونانية تشتق فيها كلمة (**Crisis**)، الكلمة الإغريقية (**Krino**)، التي تعني وسائل إدارة أو موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم، إلّا أن هذه الكلمة تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الحالة المتسمة بالخطر والترقب والقلق.(٢٧)

المبحث الثاني

مفهوم القوّة وأثرها على تحولات النظام الدولي

إن ثمة تطور لحق بمفهوم وعناصر القوّة بحيث أصبحت مزيجاً من العناصر الصلبة)المادية والمرنة والناعمة) التي تقوم على الإقناع، والإغراء من خلال الإمساك بالمؤسسات الدولية ومن خلال الثقافة والايدلوجية والمعرفة، فيما يعرف إجمالاً بالقوّة الشاملة، وعليه فالدولة التي تمتلك هذه العناصر مجتمعة هي التي يمكن أن تنعت بالقوية إلّا أن عناصر القوّة موزعة بين وحدات النظام الدولي في ظاهرة تعرف بتشرذم القوّة.

أولاً- مفهوم القوّة:

يظهر تتبع التاريخ السياسي للنظام الدولي ما يمكن اعتباره ثوابت تجعل عملية التغيير في صعود قوى دولية، وفي الوقت ذاته يعد علامة من علامات أفول قوى أخرى ضعفت قوتها وفقدت القدرة على الحفاظ على مكانتها الدولية، ورغم أنه لا يمكن وضع حدود زمنية لعملية نشوء وسقوط القوى الكبرى أو إقليمية مؤثرة في نسق إقليمي فرعي، إلا أن هناك مقومات قد تكون فيها مكامن القوّة والصعود، أو معوقات تمهد لعملية الأفول.[٢٨]

ومن أهم التحولات، تعدد الفاعلين، ومستوى القضايا الدولية، وحتى مستوى المفاهيم، ونظراً؛ لأن عملية التحول في هيكل النظام الدولي مرتبطة بشكل أساسي بتوزيع القوّة بين الفاعلين، فإنه يمكن وضع مقاربة نظرية لمفهوم القوّة في العلاقات الدولية، ودورها في تحديد مفهوم القوى المختلفة، العظمى والكبرى والمتوسطة والإقليمية، مرتبطة بتطور الدراسات الإقليمية .[٢٩]

فالقوّة بشكل عام ليست شيئًا واحدًا ولكنها عدة أشياء، أو على الأصح القوّة، هي لفظ مفرد أو رمز يستخدم للدلالة على أشياء وموارد وعلاقات واحتمالات مختلفة، كل هذه الأشياء لها علاقة بالقدرة على إحداث تغيير ما في نتائج الأحداث، ومع ذلك فهي في الواقع تتنوع تنوعاً يخفيه رمز القوّة الذي يستخدم كمصطلح عام يطلق على جميع هذه الأشياء.[٣٠]

وتعد القوّة أحد المفاهيم الرئيسية في حقل العالقات الدولية وفي داخله السياسة الخارجية، ولقد تعددت تعريفات المفهوم شأنه شأن المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية ودار حوله العديد من الجدل حول ما طرأ عليه من تطورات منذ المنظور الواقعي الذي رأى أن العلاقات الدولية هي صراع بين الوحدات الدولية ممثلة في الدول القومية المستقلة من أجل الحصول على القوّة، التي كانت بالأساس تتمثل في القوّة العسكرية التي كانت الأساس في قياس قوة الدولة القومية في السياسات العالمية.[٣١]

ولابد من التفرقة في علم السياسة بين (القوّة **power** والقدرة**force**)؛ حيث تقاس القوّة عادة بما هو جاهز ومهيأ وحاضر وقابل للاستخدام، وهي ذات مفهوم كمي قابل للعد ويخضع للحساب، بينما القدرة شيء غير مرئي وغير محصور، فالقوّة تحتاج إلى إرادة تسيرها والإرادة، كما أن هناك علاقة ارتباط وثيق جدًا بين القوّة و الحق، ولا يمكن الفصل بينهما في السياسة، فالحقوق لا تحصل بذاتها دون استخدام القوّة أو التهديد بها؛ كما أن استعمال القوّة دون الارتكاز على حق هو ضرب من العنف الذي غالبًا ما يؤدي بصاحبه على المدى الطويل إلى التهلكة[٣٢]، أما في العلاقات الدولية فتعد القوّة وسيلة لتحقيق أهداف الدولة في السياسة الدولية، ويقصد بها "القوّة الوطنية" ويمكن تعريفها بأنها: قدرة الدولة على استخدام جميع امكانياتها الثابتة والمتغيرة بحيث تؤثر في تصرفات الدول وأشخاص السياسة الدولية الأخرى إيجابًا)بالقيام بما تريده الدولة من أعمال) أو سلبًا (بالامتناع عن القيام بأي أعمال غير مرغوب فيها(.[٣٣]

والقوّة يقصد بها، قابلية لاعب دولي في استخدام المصادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة بواسطة التأثير على مخرجات الأحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام"، وفي قرأته لهذا التعريف، يرى البعض أنه يؤشر ببعض الخصائص الهامة في علاقة التأثير بين اللاعبين بالشكل الآتي :[٣٤]

١- القوّة هي الوسيلة التي يتعامل بواسطتها القوى الدولية مع بعضها البعض.

٢- القوّة ليست صفة سياسية طبيعية ولكنها وليدة موارد مادية.

٣- القوّة وسيلة من أجل تحقيق التأثير على اللاعبين الآخرين الذين يتنافسون من أجل تحقيق نتائج ملائمة لأهدافهم الخاصة.

٤- إن استخدام القوّة اذا ما تم بعقلانية فهو محاولة من أجل أن تكون مخرجات الأحداث الدولية لتحقيق أغراض خاصة للحفاظ على تحسين رضا اللاعبين في السياسة الدولية، إن هذا الرضا طبيعي وهو مقياس درجة إدراك تأثير عناصر صناع القرار للمجتمع الداخلي لحاجات وأهداف المجتمع الدولي

الواجب استخدامها في القواعد الدولية السائدة، يرتبط الاختلاف في تعريف القوّة بتطور المفهوم ذاته في طبيعة العلاقات بين الدول، تبعاً لطبيعة العصر والظروف وتصوراتنا، فمفهوم القوّة ارتبط قديماً بمحصلة عصر كانت مخاطر الصراع المسلح هي السمة المميزة للعلاقات الدولية، فإنه مفهوم لا يتلاءم مع النظام الدولي الجديد الذي يتسم بعولمة المشاكل السياسية والاقتصادية وعولمة التجارة وتراجع دور الدولة والصدمات الثقافية وتفكك عناصر قوة الدولة وهو ما يطرح إشكالية القوّة خاصة من حيث عناصرها، ولهذا يقول (**Bertrand Badie**) أما والقرن العشرين يوشك على الانتهاء فلم يعد ممكناً النظر إلى القوّة باعتبارها مجرد عمل إرادي موجه نحو الغير عمداً.

وتترجم أفكار (جوزيف ناي **Joseph Nye**)، التطورات الحاصلة في تحديد مفهوم القوّة وعناصرها؛ حيث يعتبر القوّة: قدرة الشخص على التأثير في المحصلات التي يريدها وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة لجعل ذلك يحدث، وقدرة المرء في الحصول على النتائج المرغوبة كثيراً ما ترتبط بامتلاكه موارد معينة، ومنه فإن القوّة بصفة مختصرة تعني امتلاك كميات كبيرة نسبيا من عناصر السكان، الإقليم الجغرافي، الموارد الطبيعية، القوّة الاقتصادية والعسكرية والاستقرار السياسي، وهي بهذا تعني الإمساك بالأوراق الرابحة للعبة البوكر الدولية.(٣٥)

ويفرق البعض بين نوعين من القوّة، فهناك ما يسمى القوّة الصلبة التي يحصرها في القوّة العسكرية والقوّة الاقتصادية، وهي تلك القوّة الآمرة التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم، فهذا النوع من القوّة يمكن ان يستند إلى محاولات الإقناع وإلى التهديد أيضا، أما النوع الآخر ما يسمى القوّة الناعمة التي تسمح بجذب وإغراء الدول الأخرى وكثيراً ما يؤدي الجذب إلى الموافقة أو التقليد بالاقتداء، وهي قوة تخيير الناس بدلاً من اجبارهم وترتكز على وضع جدول الأعمال السياسي بطريقة تشكل تفضيلات ورغبات الآخرين، وتنشأ تلك القوّة الناعمة من قيم وثقافة البلد إلى حد بعيد، وكلا القوتين (الصلبة والناعمة) ترتبطان فيما بينهم.(٣٦)

ويتمحور جوهر مفهوم القوّة الذكية في صياغة مركب قوة من القوتين الصلبة والناعمة بغاية تحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقصى قدر من الفاعلية والكفاءة في آن واحد، ولا يكشف المفهوم، بالتالي وفقا لهذا المعنى، عن نمط متمايز من القوّة، ولكن يحاول تأطير نمط إدارة أكثر فاعلية وكفاءة لكلا نمطي القوّة المعروفين، الصلبة والناعمة(٣٧)، بمعنى آخر، يعني مصطلح "القوّة الذكية" الدمج بين القوّة الصلبة (**Hard**

Power) المتمثلة في القوتين العسكرية والاقتصادية، والقوّة الناعمة (**Soft Power**) التي تتمثل في استثمار مكانة الدولة وجاذبيتها عالميًا في التأثير، لأن كليهما غير قادرة بمفردها على صون استمرار النظام الدولي الحالي(٣٨)، وفي عام ٢٠١٢م طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبريت (١٩٩٧-٢٠٠١)، ووزير الأمن الداخلي السابق توم ريدج (٢٠٠٢- ٢٠٠٥) مفهوم "القوّة الذكية" **Smart Power** ويعنيان به الاستثمار الاستراتيجي في التنمية الفعالة، والدبلوماسية التي تمكن من تعزيز المصالح والأمن القومي الأمريكي في الخارج، فضلاً عن المنافسة على نحو أفضل في السوق العالمية، فهناك دول أكثر قابلية من غيرها في تحويل مصادرها إلى تأثير، ويقصد بهذا التحويل، القدرة على تحويل قدرة كامنة مقدرة في شكل مصادر متوفرة إلى قوة حقيقية ملموسة والتي نستطيع أن نقيسها بدورها من خلال تغيير سلوك الآخرين، وانطلاقا من ذلك نستطيع أن نحدد قدرة دولة ما على القيام بهذه العملية التحويلية إذا كنا نريد أن نتنبأ بالمستقبل بالضبط. (٣٩)

فبذلك يتضح أن القوّة هي مجموعة من عناصر مادية وغير مادية، تتميز بديناميكية التغير والتطور مما يجعلها غير ثابتة زماناً ومكاناً، وهو ما يصعب عملية قياسها والنتيجة هي تعدد واختلاف هذه المصادر واختلاف فعاليتها ومن ثم اختلاف مفهوم القوّة في حد ذاته من السلطة، التأثير الإرغام إلى المساومة.(٤٠)

ويجب التأكيد أن مفهوم "القوّة الذكية"، الذي يعني به الدمج بين السعي إلى امتلاك قوة عسكرية، وضرورة العمل مع الحلفاء والمنظمات الدولية، وصبغ التحرك الخارجي للدولة بالشرعية والمشروعية الدولية، ليس مفهوماً ثالثاً للقوة يضاف إلى مفهومي القوّة "الصلبة" و"الناعمة"، وإنما هو إحدى أدوات السياسة الخارجية للدول لتحقيق مصالحها واهدافها الوطنية، ونهج لممارسة القوى الدولية قوتها على المسرح الدولي. فالقوّة الذكية أقرب إلى مقاربة لاستخدام القوّة، تعطي صناع القرار فرصة لاختيار أفضل الوسائل للتعامل مع أزمة محددة، ويرتبط مدى فاعلية استراتيجية القوّة الذكية في تحقيق مبتغاها بالإطار المؤسسي الذي تعمل فيه، ويتطلب نجاحها دخول الدولة في تحالفات وشراكات مع غيرها من الدول، فهي تقوم على التحرك الدولي متعدد الأطراف.(٤١)

ويناقش برتران بادي ظاهرة تشرذم القوّة (**Fragmentation**)؛ حيث لم تعد هناك دولة واحدة تمتلك قدرة النهي والأمر، ففي ظل تنوع النظم الوظيفية، التي تجزئ النظام الدولي فيما وراء العالم

الدبلوماسي (الاستراتيجي) ويؤكد أصحاب نظرية الاعتماد المتبادل على اختلاف قابلية الدولة الواحدة للتأثير طبقا لميادين التنافس الدولي المختلفة، "مسرح السياسة" كما يسميه "ستانلي هوفمان" **Stanley Hoffman**[٤٢]، الذي عرف القوّة في العلاقات الدولية حالياً، بأنها، القدرة على التحكم في قواعد اللعبة في واحد أو أكثر من الميادين الرئيسية للتنافس الدولي، والطرف القوي هو الأقل عرضة للتأثير وهو ذلك الذي يمكنه تقديم تنازلات بأقل تكلفة ولكنه ليس مطلق السلطة.[٤٣]

ثانياً- دور القوى الدولية في تحولات النظام الدولي:

وفقاً لكينيث والتز منظر الواقعية الجديدة، حرية الحركة التي تتمتع بها الدول الصغرى تتوقف على بنية النظام الدولي، أو طبيعة العلاقات السائدة على قمته، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل تلك الدول، وبناء عليه، فإن توزيع القوّة داخل النظام الدولي، ومنظومة القيم التي يتبناها، وسياسة منظماته السياسية والاقتصادية والإنسانية، وأولويات الدول الفاعلة في قيادته وتوجهاتها السياسية نحو الدول الصغيرة، تعد من العوامل المؤثرة في إدارة السياسات الداخلية لمعظم الدول المحدودة القوّة.[٤٤]

وتعدد الأدبيات في المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية التي حاولت تفسير سلوك القوى الفاعلة في النظام الدولي وآلية عملها، كذلك تفسير التغير في النظام الدولي، وتأتي نظرية انتقال القوّة (**The Power Transition**) التي تعود للمفكر أبرام فيم كينث إورغانسكي في عام ١٩٥٨، كواحدة من النظريات التي تفسر التنافس الدولي على سيادة العالم بين القوّة العظمى، التي تسعى لتعظيم إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للانتقال من دور أدنى في بنية النظام الدولي إلى دور أعلى يمكنها من الاستمرار في تحقيق مصالحها وتعظيمها ومن أداء دور مؤثر في السياسات العالمية.[٤٥]

ثالثاً- أثر توزيع القوّة على تحولات النظام العالمي الجديد:

يقود الحديث عن هيكل النظام الدولي إلى ضرورة الإشارة إلى نقطتين:[٤٦]

الأولى- تحول دلالات مفهوم القوّة الذي اخذ أبعاداً كثيرة في ظل الاعتماد المتبادل والتشابك بين الكيانات السياسية.

الثانية- فك الارتباط بين عوامل القوّة المختلفة وعناصرها مما أدى إلى ظهور حالات عديدة لدول تحتل مكانة مرتفعة في مؤشرات مجال معين مثل القوّة الاقتصادية، ومكانة منخفضة في مؤشرات مجال آخر للقوة مثل المجال العسكري، وتتسم هذه الدول بعدم انسجام المكانة.

الذي تظهر نتائجه في تشتت عوامل القوّة بين العديد من الدول، ويرى "وليد عبد الحي" أن هناك تحولاً في مفهوم القوّة المعاصرة ترتبت عليه سلسلة من النتائج، وهي الانفصال التدريجي بين القوى العسكرية والقوّة الاقتصادية إذ أن النظم الدولية القديمة كانت تستند لقوة عسكرية واقتصادية غير أن هذين البعدين انفصلاً.(٤٧)

ويظل هناك اختلاف في تصور هيكل النظام الدولي الجديد من حيث توزيع القوّة وتحديد الأدوار والفاعلين الرئيسين، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين الرؤى تجاه المحدد الرئيسي لتوجيه التفاعلات الدولية، تصنف هذه التصورات إلى تيارين:

الأول-تيار استمرار النظام الدولي أحادي القطبية:

يعرف النظام الدولي أحادي القطبية بأنه، إحداث تغيير في مجموعة داخل بوتقة نظام ما وصولاً إلى ما هو عليه اليوم، بحيث تتشكل الأحداث وتتطور المفاهيم وفقاً لما يريده مركز القرار الجديد وتجسيده، وهكذا فإن هذا النظام يرتكز أساساً على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ القرار، هادفة لإنهاء واضعاف الفواعل الأخرى(٤٨)، ورغم ما أحاط بهذا النظام من شعارات عن العدالة وحقوق الانسان والمساواة بين الشعوب والديمقراطية، الّا أنه كثيراً ما عبر عن إرادة فرض الهيمنة وسياسات الامر الواقع وإضعاف الخصوم، وصولاً إلى تحقيق اهداف ومصالح الدول المتحكمة، لذا فإن هذا النظام لم ينتج عنه إلا تفاقم الأزمات والمآسي الاجتماعية والفوضى السياسية.(٤٩)

فالباحثون الذين أعطوا دوراً أكبر لدور القوّة العسكرية في النظام الدولي، اعتبروا الولايات المتحدة (القطب الواحد) المسيطر على تفاعلات النظام الدولي، وهي الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع، وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى العديد من المؤشرات التي تدعم الدور الأمريكي المنفرد في إدارة النظام الدولي وتحديد أولوياته؛ إذ يصعب على الدول الأخرى أن تشكل تحالفاً يمكن أن تعادل القوّة العسكرية الأمريكية، هذا التفوق العسكري دفع بعض المحللين لتسميته (بالهيمنة الأمريكية) وقارنوها بالهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر.(٥٠)

إلّا أن أنصار هذا الاتجاه قد أعطوا أهمية كبرى للتعامل العسكري وللدور الأمريكي الراهن، ولم يضعوا في حسبانهم معطيات أخرى في تحديد قوة الدولة على المستوى الدولي، لاسيما مع تطور مفهوم وعناصر القوّة؛ كما أن أنصار هذا الاتجاه ركزوا على الفترة التي برز فيها الدور الأمريكي بقوة دون الأخذ في الاعتبار وجود دول أخرى تنافس فعلاً الولايات المتحدة على أكثر من مستوى سواء ثقافي أو اقتصادي، فإن استمرار الدور الأمريكي بالمفهوم الحالي غير ممكن في ظل الاعتبارات الاقتصادية الجيوستراتيجية فتوظيف القدرات الأمريكية على أكثر من مستوى وانغماسها في العديد من الأزمات الدولية سوف يؤدي إلى إنهاك هذه القدرات واستنزاف الطاقات الاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى تأليب القوى الأخرى ضدها وهي قوى تريد الاستفادة من أي نقطة ضعف تظهر على الدور الأمريكي، بينما يرى منظرو استمرار الاحادية القطبية أن صعود الصين وروسيا واليابان والهند، لن يؤثر على المكانة القيادية الأمريكية، وستظل الولايات المتحدة قادرة على إخضاع الآخرين لسيطرتها، ولمواجهة صعود هذه القوى فإن كل ما تحتاجه الولايات المتحدة للبقاء في موقع القيادة العالمية والسيطرة هو تغيير سياساتها الخارجية أساساً ثم الداخلية.(٥١)

الثاني- تيار التحول إلى النظام الدولي متعدد الأقطاب:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة فك الارتباط وانتشار عناصر القوّة في النظام الدولي والدور الحاسم للقوة الاقتصادية والتكنولوجية، وعليه لا توجد دولة واحدة تتمتع بالتفوق في جميع عناصر القوّة، ويعد سيوم براون النظام الدولي الراهن، نظام هجين يجمع نظامي الأحادية القطبية الفضفاضة وحكم الكثرة، فعالم اليوم بعيداً عن أن يكون أحادياً قطبياً مطرداً على الرغم من وضوح الولايات المتحدة بوصفها القوّة المسيطرة في النظام الدولي، فتحت غطاء هيمنة الولايات المتحدة، هناك سلسلة طويلة من سمات وملامح حكم الكثرة المتحدية لها، وثمة أنماط مختلفة من السلطة وتشكيلة واسعة من الجهات الرسمية وغير الرسمية المتمتعة بهذه السلطة والصداقات والعداوات المتعددة والمتداخلة، إذ يمكن للأصدقاء والأعداء أن يختلفوا تبعا للقضية المطروحة، وفي الميدان العسكري والاقتصادي، فإن البنية المعاصرة قائمة على نظام حكم الكثرة، ويرى ناي أن وصف الولايات المتحدة في تلك الفترة (بالقوّة العظمى الوحيدة) لم يكن موفقًا(٥٢)؛ كما أن مصطلح (هيمنة) غير دقيق، وإن كانت هناك هيمنة فإنها بدأت عام ١٩٧٠م ويفضل ناي استخدام

مصطلح الصدارة (**primacy**) أو التفوق(**preeminence**) ، على صعيد حصة البلد غير المكافئة والقابلة للقياس للأنماط الثلاث من موارد القوّة (الاقتصادية والعسكرية والسياسية).[٥٣]

وجدير بالذكر أن القوّة اليوم موزعة بين البلدان في نمط لعبة شطرنج معقدة ذات أبعاد ثلاثية، فعلى رأس الرقعة توجد القوّة العسكرية التي هي أحادية القطب إلى حد كبير، فالولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يمتلك أسلحة نووية عابرة للقارات وكذلك قوات جوية وبحرية وبرية كبيرة، إذ يبلغ عددها نحو (١,٥) مليون جندي موزعة على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة، تستخدم أحدث الأسلحة وهي قادرة على الانتشار على صعيد عالمي في أي مكان، وفي وسط الرقعة توجد القوّة الاقتصادية متعددة الأقطاب تمثل فيها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ثلثي إنتاج العالم، ومن المحتمل أن يؤدي نمو الصين السريع إلى جعلها من اللاعبين الكبار في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين، وعلى هذه الرقعة الاقتصادية ليست الولايات المتحدة المهيمنة وكثيراً ما يتعين عليها أن تساوم أوروبا كندٍ مساوٍ لها .[٥٤]

وأما قاع رقعة الشطرنج، فإنه مجال العلاقات عابرة القومية التي تتخطى الحدود خارجة عن سيطرة الحكومات، وهو مجال يشمل العناصر الفاعلة من غير الدول، وهي عناصر شتى مختلفة كالفرق بين الصرافة الذين يحولون عن طريق البريد الالكتروني مبالغ أكبر من معظم الميزانيات الوطنية من جهة، وبين جماعات إرهابية يشنون هجمات، ومفسدين يعبثون بعمليات الانترنت من جهة أخرى، وعلى هذا القاع من الرقعة، فإن القوّة مشتتة على نطاق واسع، فلا يبقى هناك معنى للحديث عن أحادية القطب أو تعدد الأقطاب أو الهيمنة، فأولئك الذين يوصون باتباع سياسة خارجية أمريكية مهيمنة قائمة على مثل الأوصاف التقليدية للقوة، إنما يعتمدون على تحليل غير مناسب إلى حد مخيف، فعندما تنهمك بلعبة ذات أبعاد ثلاثية فإنك ستخسر إذا ركزت على رقعة العلاقات العسكرية بين الدول فقط وعجزت عن ملاحظة الأماكن الأخرى من الرقعة والعلاقات العمودية فيما بينها.[٥٥]

الخاتمة:

بعد عقود من توافق عالمي على نظام القطبية الثنائية، جاء انهيار الدولة السوفيتية والمعسكر الذي تقوده، ليمنح الولايات المتحدة التي كانت تقود المعسكر المقابل، شعوراً بالانتصار وبوجود فرصة سانحة للهيمنة على القرار الدولي، فدعت العالم الذي بات يفتقد التوازن إلى حد كبير، إلى ما يسمى "بالنظام

الدولي الجديد" من أجل ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الاتحاد السوفيتي من مواقع النفوذ، والذي بدأ تطبيقه عملياً بشن عدوان واسع قادته الولايات المتحدة ضد العراق، في كانون الثاني/١٩٩١م، اعتقد السياسيون الأمريكيون أنهم على أول الطريق المفضي إلى السيطرة على مقدرات العالم في القرن الحادي والعشرين.

واقترنت الدعوة الأمريكية لنظام دولي جديد مع محاولات لإعطاء ملامح محددة لهذا النظام تتلخص بالدعوة إلى الانتقال إلى اقتصاديات السوق، والهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، والتأكيد على دور الولايات المتحدة قائداً للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ، وانطلقت من ذلك للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والشعوب تحت شعارات حقوق الانسان، وحماية الأقليات والديمقراطية، وذرائع أخرى، واستخدام القوة العسكرية دون ضوابط، وغيرها مما ينسجم مع الطموحات الأمريكية لتكوين امبراطورية كونية.

وأدت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور مراكز اقتصادية وسياسية في أوربا وآسيا كالاتحاد الأوربي واليابان والصين، وأصبحت المهمة الأساسية للولايات المتحدة هي منع ظهور أقطاب منافسة، وأخذت هذه القوى ترتقي لاحتلال مكانة دولية تتكافأ مع طبيعة امكاناتها، وأخذت تؤدي أدواراً دولية فاعلة على وفق رؤية أساسها التعددية في مراكز القوى الوطنية و مراكز القوى العالمية وبما لا يفقدها دورها في الترتيب وصياغة هيكلية النظام الدولي الجديد.

المصادر والمراجع:

[١]) د. عبد الله فلاح العضايلة، رسالة ماجستير بعنوان (التنافس في آسيا الوسطى)، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١م، ص٤.

[٢] د. عديلة محمد الطاهر و سليم جداي، التنافس الدولي في السياسة العالمية، (دراسة في منطقة الساحل الأفريقي)، ج١، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، القاهرة، ٢٠٢٠م، ص١٣.

3) د. شريفة فاضل محمد مصطفى، بحث بعنوان (التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية)، منشور في مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الأول، ديسمبر/ ٢٠١٨، ص٩٦.

(٤) د. منير محمود بدوي، بحث بعنوان (مفهوم الصراع، دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع)، منشور في مجلة دراسات مستقبلية، العدد الثالث، ١٩٩٧م، ص٣٦.

(٥) جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٤٠ .

(٦) د. حسيت قادري، النزعات الدولية، دراسة وتحليل، منشورات خير جليس، الجزائر، ٢٠٠٧م، ص١٩.

(٧) د. علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر، عمّان، ٢٠٠٤م، ص١٩٠.

[٨]) د. منير محمود بدوي، بحث بعنوان (مفهوم الصراع)، دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مصدر سابق، ص٣٦.

٩) د. زينب وحيد دحام، الوسائل البديلة عن القضاء لحل النزاع، مطبعة الثقافة، أربيل، ٢٠١٢م، ص١٩.

(١٠) د. كريم رقولي، بحث بعنوان (النزاع الدولي وإدارة النزاع الدولي، مدخل مفاهيمي معرفي)، منشور في مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد الأول، سبتمبر/ ٢٠١٩، ص٩٦.

[١١]) د. حسيت قادري، النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص١١ وما بعدها.

[١٢]() Darios Battistella, Theorise des Relations Internationals, 2eme ed: paris: Siences po, 2006, Page.496.

[١٣]) د. مهنا محمد نصر و د. معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٩.

(١٤) د. كمال حداد، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧م، ص٢٧.

(١٥) د. عبد القادر الرزيق، النزاعات في القارة الإفريقية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٩٢.

١٦) د. حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٨م، ص١٠.

[١٧]) د. تيسير خميس العمر، بحث بعنوان (ضمانات العلاقات السياسية حال الحرب في الفقه الإسلامي والقانون الدولي)، منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للنبات بالزقازيق، العدد التاسع، ٢٠١٩م، ص ١٧٢٥.

١٨) كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، ترجمة: سليم شاكر الإمامي، الطبعة العربية الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٠٣.

١٩) غاستون بوتول وآخرون، الحروب والحضارات، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٤م، ص٢٤.

٢٠) حسيت قادري، النزاعات الدولية، مصدر سابق، ص١٥.

٢١) د. علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص١٩١.

٢٢) د. ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٥م، ص٢٩٤.

٢٣) د. عبد القادر نعناع، العلاقة التبادلية بين القوة والحرب في النظام الدولي، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، لندن، ٢٠١٥م، ص١١.

٢٤) د. هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٨م، ص١٠٢.

[٢٥]حسيت قادري، النزاعات الدولية، مصدر سابق، ص٣٠.

[٢٦]مارسيل ميريل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: د. حسن نافعة، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٢٩.

[٢٧]() Carsten Holbrad,The Super Power and International Conflict, USA :The Macmillan Press, Ltd, 1979, Page.17.

[٢٨]) عادل علي سليمان موسى العقيبي، رسالة ماجستير بعنوان (مفهوم القوة في العلاقات الدولية ١٩٩١-٢٠١٧، المنظور الأمريكي، دراسة مقارنة)، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٨م، ص٢٤.

[٢٩]) د. سعيد مسلم، قضايا عالمية معاصرة، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١١م، ص٢٥.

[٣٠]) كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، ص٦٤.

[٣١]) د. سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية، دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (٢٠٠٥- ٢٠١٣م)، ط١، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٢١.

[٣٢]) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٥م، ص٨٢٣.

[٣٣]) د. محمد عبد الوهاب الساكت، دراسات في النظام الدولي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥م، ص٣٤.

[٣٤] د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط١، دار وائل للنشر، عمّان، ٢٠١٢م، ص١٩٥.

[٣٥] جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣م، ص٣١.

[٣٦] برتران بادي وماري كلود سموتس، انقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، ط١، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٣٢٣.

[٣٧] د. جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

[٣٨] د. مالك عوني، بحث بعنوان (إدارة القوة المأذومة ومعضلة القيادة الأمريكية للنظام الدولي)، منشور في ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد (٢١٢)، أبريل/٢٠١٨، ص٣.

[٣٩] د. عمرو عبد العاطي، بحث بعنوان (الرهان المرواغ، عوامل إعاقة استراتيجية، القوة الذكية الأمريكية)، منشور في ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، ع٢١٢، ابريل/ ٢٠١٨، ص٧.

[٤٠] د. جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مصدر سابق، ص٤٣.

[٤١] د. شمسة بوشنافة، دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٦م، ص٣٧.

[٤٢] د. عمرو عبد العاطي، بحث بعنوان (الرهان المرواغ، عوامل إعاقة استراتيجية (القوة الذكية) الأمريكية)، مصدر سابق، ص١١.

[٤٣] د. برتران بادي وماري كلود سموتس، انقلاب العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي، مصدر سابق، ص٣٢٤.

[٤٤] د. شمسة بوشنافة، دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص٣٨.

[٤٥] د. وليد عبد الحي، بحث بعنوان (المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي)، منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٦)، أكتوبر/١٩٩٦م، ص٨.

[٤٦] د. حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي، دار الطليعة العربية، عمّان، ٢٠٠١م، ص٤١.

[٤٧] د. أحمد عبد الرحيم الخلايلة، بحث بعنوان (العرب والتأثير في النظام العالمي)، منشور في مجلة دراسات دولية، العدد (٢١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١م، ص٨٦.

[٤٨] جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة: محمد إبراهيم العبد الله، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٦م، ص١٣.

[٤٩] د. مروة حامد البدري، بناء النظام الإقليمي، السياسات الأمريكية للشرق الأوسط، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٥.

[٥٠] سيوم بروان، وهم التحكم، القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ط١، ترجمة: فاضل جكتر، دار الحوار الثقافي، بيروت، ٢٠٠٤م، ص١٠١ .

[٥١]) جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، مصدر سابق، ص١٣.

[٥٢]) سيف نصرت توفيق الهرمزي، المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، منشور على الرابط التالي:http://www.beirutme.com/p=9411

[٥٣]) جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، مصدر سابق، ص٩٠ .

[٥٤]) د. وليد عبد الحي، بحث بعنوان (المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي)، منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٦)، أكتوبر/١٩٩٦م، ص٢٥.

[٥٥]) د. حسن أبو طالب، بحث بعنوان (نحو عالم بدون هيمنة غربية)، منشور في مجلّة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (٢٠٢)، القاهرة، اكتوبر/٢٠١٥م، ص٥٦.